أولاً- ما الحاجة إلى تقدير تكلفة العنف الأسري؟

العنف ضد المرأة، وتحديداً العنف الأسري ضد المرأة، ظاهرة متفشية على الصعيد العالمي وانتهاك لحقوق الإنسان[1]. وقد خلُصت البحوث إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم قد تعرضت لعنف جسدي و/أو عنف جنسي، ويرتفع هذا المعدّل ليبلغ 37 في المائة في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط[2]. وتبيّن هذه النتائج انتشار العنف الأسري على نطاق واسع والحاجة الملّحة لأن تتصدى الحكومات له في جميع أنحاء العالم بطريقة شاملة.

وفي حين لا تزال التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف ضد المرأة غير موثَّقة وغير معترف بها إلى حد كبير، إلا أنها هائلة في رأي الباحثين والأخصائيين والمدافعين عن حقوق المرأة. وهناك في الوقت الحاضر اهتمام متزايد بتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري، لا سيّما في ما يتعلّق بتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك لتزويد الحكومات بأدلة على حجم الخسائر المالية المتكبدة[3]. وسيستمر التأثير السلبي والمباشر لهذه المشكلة على استدامة التنمية البشرية، إلى أن تُكسر حلقة العنف ضد المرأة. والتدليل على التكلفة الاقتصادية وغيرها من التكاليف التي تتكبدها الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصاد هو إحدى وسائل كسر هذه الحلقة.

إن تقدير الآثار الاقتصادية لتكلفة العنف الأسري مهمّ للغاية للتوضيح لواضعي الخطط الحكوميين مقدار الخسائر النُظمية التي تتكبدّها إمكانات البلد الاقتصادية. وبمنطق التخطيط الاقتصادي، فإن تقدير حجم الهدر يوفّر أيضاً أساساً مناسباً لفهم إمكانية الاستفادة من زيادة الاستثمار في السياسات والبرامج الرامية إلى خفض العنف الأسري. ويساهم تناول القضية من منظور تبعاتها الاقتصادية، في إعادة تعريفها كمسألة مصلحة عامة، لا كشأن خاص يبقى ضمن نطاق العائلة. وانطلاقاً من الافتراض بأن الهدف الأساسي للحكومة يكمن في تعزيز نمو الاقتصاد ونشاطه، يؤمّن هذا التحليل الاقتصادي قاعدة أدلّة لإعادة توجيه مخصّصات الموازنة بما يضمن استجابة ممولّة تمويلاً كافياً وشاملة وفعّالة في مواجهة العنف الأسري. كذلك يسهم هذا التحليل في زيادة كفاءة مخصّصات الموازنة وشفافيتها، لا سيّما في البلدان التي ترصد موازنة محدودة لمسألة المساواة بين الجنسين، كما هو الحال في معظم البلدان العربية. فضلاً عن ذلك، يتيح احتساب التضخّم ومعدّل النمو السكاني والزيادة المتوقّعة في حجم الاستفادة من خدمات الاستجابة للعنف الأسري للحكومات توقع تكاليف توفير الخدمات[4].

حاولت 60 دراسة تقريباً، معظمها من بلدان الشمال، تقديم تقديرات لتكلفة العنف الأسري على مستوى الأفراد والأسر المعيشية والمجتمع المحلّي[5]. غير أن العديد من هذه الدراسات لا يقدّم سوى تقديرات انتقائية لتكاليف العنف، إذ أن نتائجها تقريبية تقوم على معلومات جزئية وتستند إلى افتراضات كثيرة في تجميع البيانات.

---

1 يشمل العنف الأسري العنف التي يرتكبه أفراد الأسرة ضد أفراد الأسرة الآخرين. وتركّز هذه المبادئ التوجيهية على العنف الأسري ضد المرأة، أي العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة ضدّها. والعنف الزوجي هو أحد فروع العنف الأسري، ويتمثّل بالعنف الذي تتعرّض له المرأة من جانب الزوج أو الشريك.

2 WHO and others, *Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence* (Geneva, World Health Organization, 2013)..

3 التكاليف الناجمة عن عجز الحكومات في التصدّي لمشكلة العنف الأسري على نحو ملائم.

4 Nata Duvvury and Sinead Ashe, “A costing tool for action: estimating the resource requirements for a minimum package of essential services for women experiencing violence” (New York, UN Women, 2016).

5 وقد اقتصر تركيز العديد من هذه الدراسات على عنف الزوج أو الشريك.

وبوجه عام، هدفت هذه الدراسات إلى توثيق الآثار الاقتصادية للعنف على اقتصادات الأسر المعيشية المفردة وقياسها كمياً وتقييم ما يلي: فقدان الأسر لإيراداتها بسبب تكرار الإصابات البدنية أو الإيذاء النفسي، واحتساب أيام العمل المفقودة لكل من النساء والرجال، وما يتصل بذلك من تكاليف الرعاية الصحية (بما في ذلك تكلفة الحصول على الخدمات)، وتحديد أثر العنف الزوجي على الأطفال وعلى تعليمهم.

وقد استفادت البلدان التي ركّزت على تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري من الأدّلة التي توصلت لها لإيلاء هذه الظاهرة أولوية أعلى في السياسات والبرامج الوطنية، وزيادة الموارد المتاحة لبرامج الوقاية من العنف، وتقديم العلاج والرعاية للناجيات، والملاحقة القضائية لمرتكبي العنف. فعلى سبيل المثال، في مصر، ساهمت نتائج دراسة وطنية أجريت في عام 2015 لتقدير تكلفة العنف مساهمةً كبيرةً في سن التشريعات المقترحة بشأن العنف ضد المرأة. كما استخدم كل من المنظّمات غير الحكومية والمجلس القومي للمرأة هذه النتائج أيضاً لتوعية صانعي السياسات وحثهم على اتّخاذ الخطوات اللازمة. وفي فييت نام، وافقت الحكومة على تطوير برامج خدمات وتقديم حزمة حدٍّ أدنى من الخدمات بناءً على نتائج دراسة لتكلفة العنف الأسري. كذلك، بناءً على نتائج عملية تقدير التكلفة، تمكّنت منظّمة فوكوبرز (Fokupers) غير الحكومية في جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية من زيادة الموازنة المخصّصة لمناهضة العنف الأسري من خلال أنشطة الدعوة والمناصرة[6]. وفي بيرو، دفعت عمليات تقدير التكلفة بعض الشركات الخاصة إلى وضع نموذج أعمال بُغية التصدّي للعنف ضد المرأة وتنفيذه.

ثانياً- ما الحاجة إلى تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية؟: أداةٌ للتأثير على إصلاح السياسات

في المنطقة العربية، تحظى ظاهرة العنف الأسري باعتراف واسع بوصفها انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان يقتضي التزاماً سياساً وقيادةً للحؤول دون وقوعه والتخفيف من آثاره والملاحقة القضائية لمرتكبيه. وعلى الرغم من توفّر بعض البيانات حول العنف الأسري في عدد من البلدان العربية، لا يزال فهم التبعات الاقتصادية والمالية لهذه المشكلة محدوداً. ويسهم تقدير تكلفة العنف الأسري في المنطقة العربية في سد فجوة في المعرفة بمدى انتشاره وآثاره الاقتصادية. وقد يوفّر التركيز على التكاليف الاقتصادية فرصة سانحة لإحداث تأثير إيجابي على صانعي القرار المعنيين بوضع الموازنات في الدول العربية، والأهم من ذلك، لإدخال إصلاحات سياساتية.

ومن شأن تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري أن يساعد الدول العربية على تنسيق الجهود على الصعيد الوطني، إذ أن الجهود المبذولة لا تزال حتى الآن مجزأة ومبعثرة. ويتضح ذلك في انفصام الأطر القانونية الدولية والوطنية عن الأطر السياساتية المنفّذة فعلياً والخدمات المستحدثة[7]. وسيساعد تقدير تكلفة العنف الأسري الدول العربية على بذل العناية الواجبة والوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية، مثل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة ذات الصلة. كذلك، سيمكّن تحليل تكلفة العنف الأسري الدول العربية من تولي مسؤولياتها بالكامل كجهة مكلّفة، ما يفضي إلى تأكيد حدّة المشكلة بوصفها مسألة شأن عام، لا مسألة خاصة.

---

6 http://asiapacific.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2016/06/un-women-costing-tools-have-led-to-improved-essential-services.

7 E/ESCWA/ECW/2017/2.

وهدفت دراسة تقدير التكلفة التي أجريت حديثاً في مصر، والتي نعرضها لاحقاً في دراسة الحالة 1، إلى معالجة ندرة المعلومات عن حجم انتشار العنف القائم على نوع الجنس وأثره الاقتصادي[8]. وقد أكّدت هذه الدراسة ارتفاع معدّل العنف المرتكب بحق المرأة وقُدّرت التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء والعائلات جراء هذا العنف بنحو 2.17 مليار جنيه مصري في عام 2015. وأفضت هذه النتائج إلى تحقيق إنجازات هامة، منها تعزيز الوعي بقضية العنف ضد المرأة وتطوير الخدمات المقدّمة في هذا المجال.

وفي ما يلي المجالات التي سيعود احتساب كلفة العنف بمختلف أشكاله بالفائدة عليها تباعاً:

- إظهار العنف ضد المرأة على أنه غير مقبول أخلاقياً ومضر اقتصادياً؛
- توضيح كيفية استنزاف هذا العنف للموارد في قطاعات أخرى (الأعمال/الوكالات الخاصة، الحكومة، مجموعات المجتمع المحلي والأفراد)، لا سيما في البلدان ذات الموارد الشحيحة؛
- إظهار كيف أن استمرار العنف يحد من أهداف التنمية مثل تقليص الفقر وتعزيز القدرات البشرية وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه؛
- التوعية بآثار العنف على مختلف شرائح المجتمع وباللامساواة بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة؛
- الحد من تقبل المجتمع للعنف وتعزيز المسؤولية الاجتماعية إزاء معالجته؛
- تقدير تكاليف العنف والتبعات التي يخلفها على الاقتصاد كي تستنير بها سياسات الإنفاق في تحديد أولوياتها؛
- الدعوة إلى وضع تشريعات كلية لمعالجة العنف ضد المرأة، على أن يقترن بالتغييرات المطلوبة في القوانين والإجراءات.

8 تضمنت الدراسة المصرية تركيزاً موسعاً على مسألة العنف الذي تتعرض له المرأة على يد الزوج، وأفراد الأسرة الآخرين، وفي الأماكن العامة.